إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تحديات التكوين وقواعد التمكين

أ.د. إبراهيم جواد كاظم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى

أ. محمود حسن جمعة
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى
jumaamahmood33@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.24

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم كلاً من الاقتصاد المحلي والوطني بشكل كبير، وهي تدعم عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في العراق. بينت المجموعة الإحصائية لسنة 2016 الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء. إنَّ مؤشرات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تشكل (39%) من حجم القوى العاملة للمنشآت الصناعية كافة، و(33%) من قيمة الإنتاج الصناعي لهذه المنشآت، وتبلغ (36%) من القيّمة المضافة لسنة 2014.

يتضمن البحث أربعة مباحث، فضلاً عن المنهجية والمصادر على النحو الآتي: في المبحث الأول: يشرح المفاهيم والتعاريف المختلفة لهذه المشاريع عالمياً، وإقليمياً، ومحلياً، ويبين أهم مميزاتها، مثل: القدرة على الحَدّ من البطالة، والانتشار الجغرافي لها، وانخفاض قيمة رأس المال المستثمر فيها، في المبحث الثاني يتناول: أهم التحديات التي تواجهها هذه المشاريع، مثل: قلة الاستثمارات المخصصة لها، ومشكلات الطاقة المتعلقة بالكهرباء والوقود، فضلاً عن عدم وجود رؤية إستراتيجية لتطويرها، وارتفاع كلف إنتاجها، وفي المبحث الثالث: قواعد التمكين لهذه المشاريع، مثل: إعداد خطة إستراتيجية لتطويرها والنهوض بها، وكذلك خطة للشراكة مع بقية مشاريع القطاع الصناعي، وآلية تنفيذ هذه الخطط، وفي المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات التي من أهمها: ضرورة استحداث هيئة وطنية عليا مستقلة لدعم هذه المشاريع تتبع مجلس الوزراء، وتعني ممثلين عن الوزارات والدوائر ذات العلاقة من القطاع الخاص، ورجال الأعمال؛ بهدف النهوض بها وتطويرها، وأخيرًا المصادر.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص – ج1) أيلول / 2021
الصفحات: 411-423

Small and Medium Enterprises Management: Configuration Challenges and Empowerment Rules

Abstract

The research includes four topics at the following: in the first part, it explains the different concepts and definitions of the enterprises, globally, regionally and local, and shows the most important features such as the ability to reduce unemployment geographical spread and low value of invested capital. The second topic deals with the most important challenges faced by these enter praises, such as lack of investments allocated to them and energy problems related to electricity and fuel in addition to the lack of a strategic vision for development and high production costs. In the third topic are the enabling rules such as the preparation of a strategic plan for development and advancement, as well as a plan for partnership with the rest of the industrial (sector projects and the mechanism for implementing these plans. In the fourth topics conclusions and recommendations, which are the most important of which is the need to create an independent national supreme body to support these enterprises, the council of ministers is followed by representatives of the private sector and businessmen to promote and develop them.

المقدمة:

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي بالعديد من المهام ضمن المشهد الصناعي الحديث، وسيجد المهتم بدراسات وأبحاث التنمية أرقاماً مهمة تسهم بها هذه المشاريع في تكوين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل القومي، أو قوّة العمل، أو قيمة الإنتاج، أو القيّمة المضاعفة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني.

إنَّ الكثير من المصانع الكبرى اليوم في أمريكا، أو في أوروبا، أو في آسيا بدأت في حقيقتها مشاريع صغيرة، ثمَّ تطورت حتّى أصبحت مشاريع عملاقة، ففي سويسرا مثلاً بدأت صناعة الساعات في البيوت، والمحلات، والورش الصغيرة، وفي هولندا نشأت صناعة الاجبان والمنتجات الزراعية داخل البيوت والمصانع الصغيرة في القرى والبلدان الزراعية أوّلاً، وفي فرنسا كذلك تطورت مختلف الصناعات الزراعية والغذائية من محلات صغيرة، ومؤسسات، ومشاريع متوسطة الحجم، واليوم هنا مشاريع صغيرة ومتوسطة لديها شراكات واسعة مع أكبر الشركات في العالم، كما هو الحال بين شركة جنيرال موتورز (General Motors) وبعض المشاريع الصغيرة في كوريا الجنوبية، واليابان، وتايلند، وتايوان.

وهنا في العراق واستناداً لبيانات المجموعة الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء يشكل حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة (39%) من حجم القوى العملة في المنشآت الصناعية بصفة عامة، و(33%) من قيمة الإنتاج الصناعية لهذه المنشآت، و(33%) من القيمة المضاعفة لسنة 2014، فضلاً عن ذلك تتميز هذه المنشآت بالقدرة العالية على المنافسة في السوق؛ بسبب قلة رأس المال المطلوب للاستثمار فيها، وكذلك قلة الأيدي العاملة في المشروع، والقدرة على تحقيق قيمة مضاعفة عالية في وقت قياسي وكلفة أَقل.

هذا البحث هو من أَجل تسليط الضوء على هذا النوع من المشاريع من خلال استعراض مفاهيمها، ومميزاتها، والمشكلات والمعوقات التي تعاني منها، واقتراح الخطط اللازمة للنهوض بها، وتطويرها من أَجل وضعها في مكانها المناسب في عمليّة التنمية.

1. مشكلة البحث:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشكلات في ظل اقتصاد تغلب على موازنته التخصيصات التشغيلية مقارنة بالاستثمارية، وقد تدهورت مؤشرات هذه المشاريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ مِمَّا أثّر على إسهاماتها في عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فضلاً عن غياب السياسات المالية والنقدية الداعمة لها، والخطط الكفيلة بتطويرها والنهوض بها، وحل مشكلاتها؛ مِمَّا جعلها تعاني من ركود مستمر في مؤشراتها يشكل صورة لات تتناسب والدور الذي ينبغي أَنْ تنهض به وتؤديه كما ينبغي في عمليّة البناء.

2. فرضية البحث:

هناك إمكانية كبيرة لكي تأخذ هذه المشاريع دورها وواجبها الوطني إلى جانب شريكتها المنشآت الكبيرة لو تَمَّ وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بها وحل مشكلاتها، على أَنْ تستند هذه الإستراتيجية على دراسة واقع هذه المشاريع، والتعرف إلى أزمتها الحقيقية، والمعوقات التي تواجهها في سبيل استغلال الطاقات البشرية والإمكانات المادية والفنية الموجودة فيها.

3. هدف البحث:

الإسهام في حشد الجهود اللازمة أياً كانت مصادرها، ولاسِيَّمَا الجهد الوطني المتمثل في الجهات ذات العلاقة برسم السياسات الوطنية لعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، مثل: وزارة التخطيط، والجهات التشريعية، ووزارة المالية، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والباحثين، لغرض العمل على اتخاذ ما يلزم من أَجل الاستفادة إلى أقصى حَدّ ممكن من مميزات هذه المشاريع، وإمكاناتها في دفع عجلة التقدّم الاقتصادي والاجتماعي في البلد، إذ لديها الطاقات الكامنة والفاعلة من القوى العاملة، والآلات، والمكائن، والمعدات، وكذلك الفن الإنتاجي المطلوب، وقدرتها على المنافسة، والحدّ من البطالة، فضلاً عن ميزة الانتشار الجغرافي، والتوطن الصناعي اللتان تعدّان من الأسس الضرورية لبناء القاعدة الصناعية الرصينة اللازمة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

4. أهمية البحث:

استعراض واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها، والتعرف إلى أهميتها للاقتصاد الوطني بصورة عامة، والقطاع الخاصة بصورة خاصة، وما مميزاتها والطريقة اللازمة لإدارتها بصورة كفوءة، ومحاولة التعرف إلى المشكلات والمعوقات التي تواجهها وتعرقل مسيرتها، وكذلك اقتراح بعض الحلول الأزمة لمشكلاتها عن طريق رسم الخطط الكفيلة للنهوض بها، ووضع التوصيات والأفكار المناسبة لها، يأتي ذلك كُلّه ليضع القارئ وصاحب الشأن والمهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في حقيقة هذه المشاريع، والصورة الأقرب لها، ويدفع صناعي القرار للتفكير بهذا الجزء المهم من القطاع الصناعي، ومحاولة احتضانه، ووضعه على طريق البناء والتقدّم؛ لخدمة عمليّة النهوض الاجتماعي والتقدّم الاقتصادي للمجتمع.

المبحث الأَوّل: المفاهيم والتعاريف العالمية والمحلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية:

1-1 مفاهيم متعددة ومحتوى واحد:

في الواقع ليس هناك إجماع عام خاصة بالمفهوم الأكاديمي حول تعريف المشروع الصغير والمشروع المتوسط، ولاسِيَّمَا أَنَّ هناك مجموعة مؤشرات إلى تعريف تلك المشاريع، مثل: (طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، واختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات هل هي صغيرة، أم متوسطة، أم كبيرة، فقد يكون، عدد العمال في المشروع، وحجم رأس المال في المشروع، والتكنولوجيا المستخدمة في المشروع)، وهكذا فإنَّ الأمر يختلف بين دول وأخرى؛ ففي بريطانيا مثلًا يختلف الأمر بحسب القطاعات؛ فقد يكون مشروع ماء في قطاع الصناعات الكيمياوية صغير الحجم، إلا أَنَّهُ في الصناعات الهندية ليس كذلك في حال استخدام المعيار ذاته، في حين وضعت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية مجموعة من الصفات للمشروع الصغير هي: (حرب، 2006)

1. استقلالية إدارة المشروع: وترتبط بصاحب المشروع فقط.
2. ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد.
3. محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيها.
4. محدودية حجم المشروع نسبة للقطاع الذي يعمل فيها.

وفي اليابان عرف المشروع الصغير بأَنَّهُ: "أي مشروع عدد العاملين فيه لا يقل عن (300) عامل وعن (100) عامل إذا كانَ المشروع في قطاع الخدمات"، وفي تايوان عرف المشروع

الصغير بأَنَّهُ: "أي مشروع رأسماله لا يقل عن (80) مليون دولار تايواني إذا كانَ المشروع في قطاع الصناعة، أو الإنشاءات، أو التعدين، أو أي مشروع إيراداته لا تقل عن (100) مليون دولار تايواني"، وفي تعريف آخر للمشروع الصغير في تايوان عرف المشروع الصغير بأَنَّهُ: "أي مشروع يبلغ عدد العاملين فيه أو لا يقل عن (200) عاملاً إذا كانَ المشروع في قطاع الصناعة، أو الإنشاءات، أو التعدين، وعن (50) عاملاً لباقي القطاعات.

وعرف المشروع الصغير في الدول الأوروبية بأَنَّهُ: "أي مشروع يقل عدد العملين فيه عن (250) عاملاً".

وعرفت إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكورية المشروع الصغير بأَنَّهُ: "أي مشروع يقل عدد العاملين فيه عن (300) عامل، أو يكون رأسماله المدفوع أقل من (8) مليارات وان"، فيما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) المشروع الصغير والمتوسطة بأَنَّهُ: "منشأة تشغل ما بين (50-250) عاملاً".

أَمّا في الدول النامية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط، وغالباً ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد، فضلاً عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد، ففي اندونيسيا مثلاً يُعَدُّ المشروع صغيراً عندما يكون عدد العاملين فيه يتراوح بين (5-9) عاملاً، أَمّا في سورية فقد حدد القانون المشروعات الصغيرة بأَنَّها: "تلك المشاريع التي يعمل فيها ما بين (10-30) عاملاً، وما عدا ذلك فهو من المشاريع الكبيرة".

بينما في لبنان فإنَّ حجم المنشآت بناءً على عدد العاملين تُعدُّ منشأة حرفية (تلك التي يعمل فيها 5 عاملين أو أَقل)، وتعدّ منشأة صغيرة (تلك التي يعمل فيها 5-9 أفراد)، أَمّا المتوسطة فهي التي يعمل فيها (10-99) عاملاً، وما عدا ذلك فهي منشآت كبيرة.

وفي العراق واعتباراً من المسح الصناعي الشامل الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء سنة 1983 فإنَّ تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة "هي التي يعمل فيها (1-9) عاملاً، ورأس مال المستثمر في المكائن والمعدات فيها أَقل من (100) ألف دينار، والمنشآت المتوسطة هي التي يعمل فيها (10-29) عاملاً، وفيه الآلات والمعدات فيها أكثر من (100) ألف دينار".

2-1 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

أشارت البحوث التي قام بها العديد من الاقتصاديين على مستوى العالم إلى تأكيد أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية؛ إذ ذكروا في بحوثهم العديد من النقاط التي تؤيد ذلك وعلى النحو الآتي: (الونداوي، 2008)

1. توصلت الأبحاث إلى أَنَّ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في مسألة التطور التكنولوجي، وفي الابتكار والتجديد؛ فالدراسات الميدانية في العديد من الدول أكدت أَنَّ أكثر من (55%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في البضاعة أو في وسائل الإنتاج، ولو كانَ ذلك بطريقة تلقائية ومن قبيل الابتكار الجزئي البسيط، ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن (10%) كانت ابتكارات جذرية، وقد غيّرت هذه الدراسات الصناعات السابقة والمتمثلة بأَنَّ الشركات الكبيرة هي وحدها القادرة على المساهمة في عمليات الابتكار والإبداع التكنولوجي، وقد عزا كُلّ من بونن (Bonin,1988)، وروثويل (Roothwell,1989) ذلك إلى أَنَّ قلة الموارد المالية والإمكانات المادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تجعلها غير قادرة على اقتناء الآلات الحديثة ذات الجودة والدقة العالية والمرتفعة الكلفة، دفعت هذه

المشاريع للسعي بكُلّ الوسائل إلى أنواع مختلفة من التجديد سواء في إدارة العمالة الموجودة لديها، أو عن طريق عمليات صيانة عناصر الإنتاج.

2. توصل بعض الباحثين أمثال ريكس (Reix,1979)، وكيبرت (Kibrert,1989) إلى أَنَّهُ نتيجة لسرعة التغيرات الاقتصادية الحاصلة محلياً، وإقليمياً، وعالمياً، ولكثرة الصعوبات التي تواجه المشاريع الكبيرة فإنَّها أصبحت في أغلب الأحيان تعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير المستلزمات الضرورية الاستمرارية إنتاجها بالشكل المخطط لَهُ، وبما إنَّ المؤسسات الكبيرة غير قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة التي ترتبط على الأخص بأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم فإنَّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونظراً إلى الاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والمستهلكين، وتمتعها بالمرونة اللازمة، فإنَّها قادرة على الإيفاد بهذهِ المتطلبات بشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة.
3. قابلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على امتصاص البطالة عن طريق توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوّة العمل، وتطوير طاقاتهم وتنميتها، ومن ثمَّ فإنَّها مصدر مهم لتكوين الدخل، والثروة، والادخار، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الاستهلاك الكلي، وتوسيع دور الإنفاق، والإنتاج، والاستثمار.
4. تساهم هذه المشاريع في توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع، ولاسِيَّمَا أصحاب الدخول الواطئة، الذين يسعون للحصول على سلع رخيصة نسبيًا تتوافق مع قدرتهم الشرائية.
5. أثبتت الدراسات وجود علاقة طريقة بين زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين التطور المؤسسي في العديد من البلدان التي شملتها هذه الدراسات، كذلك تسهم هذه المشاريع في تنويع الهيكل الاقتصادي عن طريق نشاطاته المتعددة والمتباينة، وتساعد هذه المشروعات على تغيير الهيكل السوقي عن طريق تخفيف حدّة التركيز، وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وتوطين التقنية الحديثة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التصديرية.
6. قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والانفتاح على حلقات تكنولوجية مهمة تسهم في دفع النشاط الاقتصادي؛ ففي تقدير صادر عن منظمة اليونكتا (وعن طريق مسح ميداني تَمَّ تنفيذه في العديد من الدول التي عانت من الأزمة المالية عام 1997) وجد أَنَّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية، وَأَنْ ترفع حُصة بلدانها لأكثر من (10%) من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قابلية هذه المشاريع للدخول في مشاريع مشتركة نحو (99%) من جُملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية، وتسهم بنحو (80%) من إجمالي القيّمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل هذه المشاريع نحو ثلثي القوى العاملة، وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي.

وفي لبنان تشكل هذه المشاريع أكثر من (95%) من إجمالي المشاريع الصناعية، وتسهم بنحو (90%) من الوظائف، وفي اليمن قدرت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو (96%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو (77%) في الجزائر، و(25%) في السعودية، و(40%) في مصر، وفي مجلس التعاون الخليجي بحسب بيانات عام 2006 فإنَّ هناك نحو (8955) مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة، وهي تسهم بتوظيف (5.1%) من قوّة العمل.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

2-1 المؤشرات المتعلقة بقوّة العمل:

تبين مؤشرات المنشآت الصناعية والمتوسطة الخاصة بقوّة العمل أَنَّ هذه المنشآت شكلت معدل (36.6) للصغيرة، و(0.96%) للمتوسطة، و(61.34%) للكبيرة، للمدة 2010 ولغاية 2014، إذ يؤشر ذلك دورها في الحَدّ من البطالة وقدرتها على التشغيل.

الجدول (1) أعداد القوى العاملة في المشاريع الصناعية للمدة 2010-2014 في العراق

السنة	الصغيرة	%	المتوسطة	%	الكبيرة	%	المجموع	%
2010	36898	18.7	923	0.5	159000	80.8	196821	100
2011	145385	47.4	2431	0.8	159000	51.8	306816	100
2012	146210	50.5	3347	1.2	140000	48.3	289567	100
2013	92059	33.9	35.25	1.3	176000	64.8	271584	100
2014	84272	38	1916	1	134818	61	221006	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

2-2 المؤشرات المتعلقة بقيمة الإنتاج:

تبين مؤشرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقيمة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي أَنَّ هذه المنشآت شكّلت معدل (37.8%) للصغيرة، و(2%) للمتوسطة، و(60.2%) للكبيرة، وهكذا يتضح لها قوّة مساهمتها في صنع قيمة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي في العراق.

الجدول (2) قيمة الإنتاج للمشاريع الصناعية (مليون دينار) للمدة 2010-2014 في العراق

السنة	الصغيرة	%	المتوسطة	%	الكبيرة	%	المجموع	%
2010	1556336	30	29081	1	3563076	69	5148493	100
2011	3896267	47	123134	1	4277273	52	8296674	100
2012	4567101	46	187019	2	5164904	52	9919024	100
2013	3289710	36	240847	3	5573795	61	9104352	100
2014	1924980	30	206670	3	4270719	67	6402369	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

2-3 مؤشرات المشاريع الصغيرة على مستوى العراق وإقليم كردستان:

تبين مؤشرات المشاريع الصناعية الصغيرة بالنسبة لعدد المشاريع أَنَّ السليمانية هي الأعلى على مستوى العراق، وإقليم كردستان (10%)، تليها بغداد (12%)، ثمَّ بابل (9%)، وبالنسبة لحجم القوى العاملة آنفًا السليمانية (16%)، وبغداد (11.68%)، والأنبار (9%)، أَمّا بالنسبة لقيمة الإنتاج فبغداد هي الأولى (26%)، ثمَّ السليمانية (16%)، وكربلاء (9%) بحسب مؤشرات الجدول (3).

الجدول (3) مؤشرات للرئيس للمشاريع الصغيرة على مستوى العراق وإقليم كردستان

المحافظة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيّمة المضافة
نينوى	1926	6547	17038	21153	97245	113908
كركوك	1407	4611	17635	-	-	-
ديالى	1061	3717	12561	79352	42879	36473
الانبار	2794	11279	38299	315454	183941	131513
بغداد	4693	14717	67322	112185	859018	262839

المحافظة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيّمة المضافة
بابل	3498	10793	33685	222040	103621	118419
كربلاء	3352	10256	39975	407709	157968	249741
واسط	1669	5911	19964	141125	71473	69652
صلاح الدّين	669	2455	7668	1808053	43044	6522009
النجف	1886	6719	30411	190181	102416	87765
القادسية	910	2291	5360	45810	26961	18849
المثنى	540	1446	4609	28701	16812	11889
ذي قرار	1134	3373	1211	131027	54578	76449
ميسان	424	1252	2540	24751	7156	17595
البصرة	1731	6692	29879	159182	71644	87538
إقليم كردستان						
دهوك	2213	5788	21403	209837	146328	63509
السليمانية	5799	20534	124760	704210	407711	296499
أربيل	2375	7539	40968	221714	96661	125053
المجموع	38081	125920	526188	4322156	2489456	1832700

المبحث الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة ـ تحديات التكوين وقواعد التمكين:

3-1 تحديات الإدارة والتنظيم:

1. **غياب الإدارة الناجحة:** هي من أهم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيابها أو ضعفها يعني تعرّض هذه المشاريع إلى الخروج من سقف المنافسة والوجود في السوق، وعدم العودة إليه إلا بعد تحمل الكثير من الخسائر والتعويضات. إنَّ افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإدارة الكفوءة (الإدارة الفاعلة) يجعلها عرضة لمشكلات كثيرة لها أوّل وليس لها آخر؛ لذلك لابُدّ أنْ تتوفر إدارة ذات مستوى جيد من الوعي والإدراك؛ لطبيعة المهمة التي تقع على عاتق هذه المنشآت، وتفهم الرسالة التي عليها أنْ تؤديها، وتكون قادرة على ضبط إيقاع البيئة التي تعمل فيها هذه المشاريع، إدارة يمكنها أنْ تعظم نقاط القوّة وتحجم نقاط الضعف، وفي الوقت نفسه متمكنة من استغلال الفرص والابتعاد حيثما أمكن عن التهديدات.
2. **فقدان الكفاءات الإدارية:** المقصود هنا عدم امتلاك المشاريع لبعض الكفاءات في مجال القيادة والتنظيم الإنتاجي، والمهاري، والمهني.
3. **التدريب والتأهيل:** يُعَدُّ التدريب والتأهيل الفني دعامة أساسية من دعامات القدرة على تطوير الإنتاج، والأداء، والارتقاء في المستوى المهاري والإبداعي لهذه المشاريع، وأَنَّ القصور في هذا المجال يخلف خسائر مضاعفة يصعب تعويضها أو ملاقاتها في العمل.
4. **انخفاض الإنتاجية:** يؤدي انخفاض الإنتاجية وتردي نوعية الإنتاج إلى ضعف منافسة المنتج لمواصفات السوق، وعدم قدرته على تلبية أذواق المستهلكين، ومن ثمَّ وضع المشروع في زاوية الانحسار والانحدار، وهنا يأتي دور إدارة المشاريع والرقابة على الأداء للتدخل السريع والحاسم لحل هذه المشكلة.
5. **ضعف الولاء والانتماء:** واحد من أهم واجبات الإدارة الحديثة هو تنمية الشعور بالولاء للمؤسسة التي يعمل بها الشخص؛ لذلك نجد أَنَّ عدم انتباه إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية

الشعور بالولاء والانتماء للمشروع من لدن العمال والمشتغلين في هذه المشاريع يسبب لها المزيد من الخسائر غير المنظورة، وهنا لابُدّ للإدارة أَنْ تقوم بإجراءات التحفيز والدفع باتجاه تعظيم الولاء، والانتماء للمؤسسة من قبيل المكافآت والمنح المالية والنقدية، والعلاوات، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتعزيز روح الولاء والانتماء.

6. **الترويج والتسويق:** على الإدارة هنا أَنْ تتخذ مجموعة من الإجراءات التي تعزز الترويج والإعلان لمنتاجتها في سبيل مضاعفة تسويقها، وتسريع انتشارها في السوق. إنَّ صناعة الإعلان أصبحت واحدة من نقاط القوّة الخلاقة على طريق تعظيم التسويق للمنتجات في سبيل تحقيق المراكز المتقدمة، وجذب أذواق المستهلكين، والحفاظ على الأداء الثابت والمتصاعد في سوق المنافسة.
7. **الأمن الصناعي:** يُعَدُّ الأمن المصنعي ركيزة أساسية من ركائز تقدّم المشاريع ونجاحها، ويشمل مفهوم الأمن الصناعي كُلّ ما يتعلق بالتحسب لأي إجراءات متوقعة أو غير متوقعة يمكن حدوثها للتأثير في الموجودات الثابتة والمتحركة، وكذلك الخرائط الفنية والمعملية التي يمتلكها المشروع، فضلاً عن الإجراءات الأخرى التي تتعلق بالسلامة من الحوادث والكوارث.
8. **الغش الصناعي:** ينبغي أَنْ تراقب الإدارة باستمرار أداء قسم الإنتاج، وقسم الإنتاج لديها من أَنْ يرتكب أحد العمال أو الأقسام (الغش الصناعي)، والمقصود به القيام بإنتاج مواد مخالفة للمواصفات الواردة في وصف المنتجات ودلالها الفني؛ لأَنَّ من شأن ذلك أَنْ حدث، واكتشف في السوق سيؤدي إلى ضرب سمعة المشروع وطرده من السوق؛ مِمَّا يعني العودة إلى منطقة الصغر، التي لا يريدها أي مشروع أو صاحب عمل.

2-3 التحديات المالية والنقدية:

1. **سياسات الاستثمار:** يؤدي غياب سياسات الاستثمار الناجحة إلى تردي بيئة التكوين أساساً، ويحدث من الركود والجمود المؤسسي يدفع ثمنه القطاع المعني والاقتصاد الوطني. إنَّ عدم وجود قوانين استثمارية تعالج أساس المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة أدى إلى انحسار دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من وجود قانون يسمح بتشجيع القيام بالمشاريع الصغيرة، ويعطيهم (20) مليون دينار لأجل تأسيس هذه المشاريع، ولكن وجود القانون وحده لا يكفي بدون الأخذ بالحسبان خطط المتابعة والمراقبة، والتأكد من صرف المبلغ على المشروع المعني، وأَنَّ تأسيسه في الهدف الذي موّل على أساسه، نحن بحاجة إلى سياسة استثمارية ثابتة تأخذ على عاتقها النهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانتشارها من حالة الركود والجمود، وعدم قدرتها تحقيق دورها اللازم في عمليّة البناء الاقتصادي والاجتماعي.
2. **الضرائب والرسوم:** تُعدُّ الضرائب والرسوم أدوات مالية أو نقدية تسهم في تعزيز واردات الدولة؛ من أَجل توجيهها نحو خدمة المجتمع، وزيادة رفاهيته؛ لكن هنا في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبحت الضرائب والرسوم عبئاً ثقيلاً يؤدي إلى نفور العديد من أصحاب المشاريع، ويعرضهم إلى الاستبداد أو التعسف من لدن الجباة أو دوائر الضريبة، وغالباً ما يتم فرض هذه الرسوم والضرائب بطريقة بعيدة عن وصفها الحقيقي والغرض منها.
3. **ارتفاع التكاليف الثابتة والمتحركة:** هذه واحدة من التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ فارتفاع بدلات الإيجار الحكومية والعائدة للقطاع الخاص، وهي ما نعنيه

بالتكاليف الثابتة، فضلاً عن ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمواد الأولية المتعلقة بالاستيراد، والنقل، والخزن، والتأمين، وما يدفعه صاحب المشروع لبعض السلطات من مال كُلّ ذلك يسهم في ارتفاع تكاليف لإنتاج الأرباح وتقليلها؛ الأمر الذي من شأنه أَنْ يؤدي إلى انعكاس سلبي على الأسعار والأجور التي تدفعها هذه المشاريع.

4. **الدعم والإقراض المالي:** إذا لم تكن هناك سياسة استثمارية واضحة المعالم؛ فينبغي أَنْ تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدعم والإقراض المالي المطلوب، سواء من الحكومة أو من رجال الأعمال من القطاع الخاص، أو من المستثمرين الأجانب. إنَّ وجود سياسة مالية ونقدية حكومية تضمّن الدعم والإقراض المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزز وجودها، ويمنحها الثقة، ويشجعها على الأداء المطلوب منها لخدمة الاقتصاد الوطني، شريطة أَنْ تكون سياسة الدعم والإقراض المالي مصحوبة بإجراءات رقابية ومتابعة من لدن المصارف، أو الحكومة، أو الجهات المانحة.

3-3 صعوبات التكوين ومشكلاتها:

بعد المسح الصناعي الذي نفذته مديرية الإحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء أمكن تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يبينها الجدول (4) لاحقاً، تأتي بالمرتبة الأولى: الصناعات المتوسطة والصغيرة من حيث الصعوبات مشكلة عدم انتظام تجهيز القوّة الكهربائية؛ إذ بلغت (85%)، وللمشاريع الصغيرة (84.4%)، تليها من حيث الأهمية في المرتبة الثانية عدم توفير الوقود والزيوت؛ إذ بلغت النسبة للمنشآت المتوسطة (64.6%)، وللصغيرة (45.9%)، أَمّا الصعوبة التي جاءت بالمرتبة الثَّالثة بالنسبة للمشاريع المتوسطة فهي ارتفاع كلف الإنتاج؛ إذ بلغت (54%)، وبالنسبة للمشاريع الصغيرة كانَ تردي الوضع الأمني يحتل المرتبة الثَّالثة؛ إذ بلغ (48.6%)، أَمّا المشكلات التي يكون تأثيرها أَقل فكان مؤشر مشكلات الاتصالات والمعلومات بالنسبة للمنشآت المتوسطة (3.5%)، ومؤشر صعوبات التمويل الخارجي للمشاريع الصغيرة (0.9%) (صليبي، 2012).

الجدول (4) الصعوبات والمشكلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ت	الصعوبات والمشكلات	العدد		النسبة المئوية (%)	
		الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة
1	قلة الطلب على منتجات المشاريع.	304	38	29.2	33.6
2	نقص المواد الأولية.	306	57	35.2	50.4
3	الوضع الأمني.	506	37	48.6	32.7
4	نقص الطاقة الإنتاجية.	128	23	12.3	20.4
5	ضعف المهارات الإدارية.	7	7	0.7	6.2
6	ضعف مهارات التشغيل.	24	11	203	9.6
7	نقص المعدات.	179	28	17.2	24.8
8	مشكلات النقل.	170	39	16.3	34.5
9	نوعية المواد الأولية.	250	33	24.0	29.2
10	قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع.	55	19	5.3	16.8
11	الإجراءات البيروقراطية.	69	28	6.6	24.8
12	ارتفاع كلف الإنتاج.	406	61	39.0	54.0
13	صعوبات التمويل والتمويل الخارجي.	9	12	0.9	106
14	الاستيرادات غير القانونية.	77	14	7.4	12.4

ت	الصعوبات والمشكلات	العدد		النسبة المئوية (%)	
		الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة
15	عدم انتظام تجهيز الكهرباء.	879	97	84.4	85.8
16	مشكلات الاتصال والمعلومات.	17	4	1.6	3.5
17	عدم انتظام تجهيز الماء.	334	49	32.1	43.6
18	مشكلات التخزين.	65	16	6.2	14.2
19	مشكلات الوقود والزيوت.	572	73	54.9	64.6
20	ضريبة الدخل.	62	23	6.0	20.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

3-4 المشاريع الصغيرة والمتوسطة ـ قواعد التمكين:

1. وضع خطة وطنية طويلة الأجل؛ للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يحقق تكاملها مع بقية مشاريع القطاع الصناعي، وبما ينسجم مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة؛ بحيث تتضمن هذه الخطة إستراتيجية وطنية شاملة تأخذ على عاتقها دراسة المشكلات كُلّها، التي تعاني منها هذه المشاريع أفقياً وعمودياً، وكذلك على المستوى المحلي والوطني، وتكون بمنزلة دليل عمل طوال مُدّة تنفيذها، الذي لا يخلو من مرافقات أو مكملات لهذه الخطة ساندة لها مثل خطة المتابعة، وخطة الرقابة، وتثبيت مراحل الإنجاز بشكل مستمر، وعدم التراجع عنها حتّى تحقيق أهدافها.
2. القيام بتنفيذ المسوحات والبرامج الإحصائية المعينة بتوفير كُلّ ما تحتاجه هذه الخطة من بيانات، ومعلومات، وتكليف الجهاز المركزي للإحصاء بذلك، فضلاً عن تكليف أية جهة يخدم جهدها توفير كافة مستلزمات خطة النهوض الإستراتيجي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. رصد الأموال اللازمة لهذه الخطة ومستلزماتها في موازنة الدولة، وَأَنْ يتم إقرار التخصيصات المالية المطلوبة من دون اعتراض، بما في ذلك التخصيصات اللازمة لرسم الخطة، أو تنفيذ المسوحات الإحصائية، أو توفير القروض والدعم المالي المطلوب، أو اتخاذ أي إجراء مالي من شأنه خدمة الخطة الوطنية؛ للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.
4. صياغة قانون خاص بهذه المشاريع يكون بمنزلة الغطاء القانوني والتنظيمي لها؛ بحيث يضمن لهذه المشاريع تخطي كافة الصعوبات التي تواجهها وتوفر الحماية اللازمة لها من محاولات تحجيمها أو الاستحواذ عليها، فضلاً عن تنظيم هيكل بناء مؤسسي راعي لها يمكنه تمثيلها أمام الجهات الرسمية وشبه الرسمية داخلياً وخارجياً، ويسهم بشكل فاعل في صناعة القرارات التي تخصها وتطور عملها.
5. لابُدّ لهيأة الاستثمار الوطنية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المستثمرين على ذلك عن طريق منحهم الحوافز والإجراءات المطلوبة لذلك.
6. إقامة مراكز لتأهيل الإدارات الناجحة لهذه المشاريع على غرار مراكز التدريب والتأهيل التابعة لوزرة الصناعة، أو قيام هذه المراكز بأنْ تأخذ على عاتقها مهمة تأهيل وتدريب الملاكات اللازمة لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكُلّ متطلباتها الإنتاجية، والإدارية، والمالية.
7. قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستيراد التكنولوجيا الملائمة لتطوير هذه المشاريع، أو العمل مع الجامعات ومراكز الأبحاث العراقيّة بالعمل على إنتاج الأبحاث والأفكار التي من شأنها أَنْ تخدم القطاع الصناعي، ولاسِيَّمَا المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق فرق عمل

تضم الأساتذة أو طلبة كليّات الهندسة وغيرها من الاختصاصات التقنية والإدارية الأخرى، التي لها علاقة بتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وبما يخدم عمليّة التنمية بكُلّ صورها.

8. دراسة التجارب الدولية في هذا المجال، ولاسِيَّمَا على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ يمكننا الإفادة من تجربة كُلّ من مصر، والأردن، والإمارات العربيّة على المستوى الإقليمي، وتجارب كُلّ من ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وإيران، على المستوى الدولي.
9. التوجّه نحو تحصيل الدعم من منظمات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أو الإفادة من منظمة الأمم المتحدة لجنوب غرب آسيا (ESCWA)، وكذلك خبراء الأمم المتحدة أو المنظمة العربيّة للتنمية الصناعية بهذا الخصوص.
10. تقديم الحوافز للصناعة الوطنية، كتفعيل الإقراض، وتخفيض الكلف، ولاسِيَّمَا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تطوير البنى التحتية، وتخفيض كلف الطاقة وأسعار الكهرباء، لأَنَّ هذه الصناعات هي حجر الزاوية في عمليّة التنمية الصناعية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

4-1 الاستنتاجات:

1. لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنَّما يعتمد ذلك على المستوى الوطني؛ إذ تقوم كُلّ دولة بتعريف هذه المشاريع ووضع المفاهيم المتحدة لها بحسب تطورها التقني، والفني، والاقتصادي، والصناعي.
2. أسهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمؤشرات مهمة على المستوى الاقتصادي الوطني، إذ شكلت (39%) من حجم القوى العالمية في المشاريع الصناعية بصورة عامة، و(33%) من قيمة الإنتاج الصناعي، و(36%) من القيّمة المضافة لسنة 2014.
3. تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشكلات بنيوية وديناميكية كثيرة؛ مِمَّا عرقل مسيرتها، وأثّر على دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال بيّنَ المسح الصناعي الذي نفذته مديرية الإحصاء الصناعي أَنَّ (84.4%) من المشاريع الصغيرة، و(85.8%) من المشاريع المتوسطة تعاني من مشكلات عدم الانتظام في تجهيز الكهرباء، و(50.4%) من المشاريع الصغيرة، و(35.2%) من المتوسطة من نقص في المواد الأولية، و(54.9%) من الصغيرة، و(64.6%) من المتوسطة من مشكلات الوقود والزيوت.
4. هناك تحديات إدارية وتنظيمية عديدة أمام هذهِ المشاريع، منها: غياب الإدارة المؤهلة والناجحة، وانخفاض الإنتاجية، الترويج، والتسويق، فضلاً عن التحديات المالية والنقدية، مثل: ضعف الاستثمار المخصص لها، وارتفاع الضرائب والرسوم الخاصة بها، ومشكلات أيضًا في الإقراض والدعم المالي.
5. عدم وجود هيأة وطنية عليا تُشرف على هذهِ المشاريع، وتُعنى بشؤونها، وكذلك مشكلاتها وتنظيم قضاياها المالية والإدارية، وتتابع كُلّ ما يخص تطويرها.
6. ضرورة توفير البيانات والمعلومات الإحصائية المطلوبة عن هذهِ المشاريع، ووضعها أمام الجهات المختصة وصناع القرار؛ لكي يقوموا بدورهم باتخاذ القرارات الصحيحة المبينة على المعطيات اللازمة.

7. سجلت السليمانية أعلى نسبة في أعداد القوى العاملة في المشاريع الصغيرة، وهي (16%)، تلتها بغداد (11.68%)، ثمَّ الانبار (9%)، وفي الإنتاج كانَ نصيب بغداد (26%)، ثمَّ السليمانية (16%)، وكربلاء (9%)، أمّا في عدد المشاريع فبلغت نسبة السليمانية (15%)، ثمَّ بغداد (12%)، وبابل (9%) لسنة 2013.

2-4 التوصيات:

1. استحداث هيأة وطنية عليا مستقلة تدعم هذه المشاريع ترتبط بمجلس الوزراء، وتضم ممثلين عن وزارات التخطيط، والصناعة، والزراعة، أو أي جهة غير مرتبطة بوزارة ذات علاقة بهذا الموضوع إضافة بعض رجال الأعمال واتحاد الصناعات تكون مهمتها وضع الإستراتيجية الخاصة ببناء الخطة الوطنية وتطويرها؛ للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لضمان تعزيز مساهمتها في عمليّة التنمية الاقتصادية.
2. قيام الجهاز المركزي للإحصاء بالاستمرار بمسوحاته السنوية الخاصة بتوفير البيانات والمعلومات عن هذه المشاريع، والمشكلات التي تواجهها؛ من أَجل تقديمها لصانعي القرار، والمخططين، والباحثين، وفي سبيل رسم الصورة الحقيقية لهذه المشاريع.
3. ضرورة أَنْ تتضمن الإستراتيجية الوطنية المزمع تبنيها أفكاراً واضحة عن الدعم المالي والإقراض النقدي لهذه المشاريع، وذلك تأسيس مراكز التأهيل أو التدريب اللازمة لملاكاتها بما يضمن حسن إدارتها وتشغيلها.
4. معالجة الخلل الموجود في قوانين الاستثمار؛ من أَجل تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في رصد الأموال اللازمة لهذه المشاريع.
5. النظر في تخفيف الضرائب والرسوم التي تخضع لها هذه المشاريع؛ من أَجل تحفزيها وتشجعيها على دعم الاقتصاد الوطني، وَأَنْ أمكن النظر في بعض الإعفاءات من هذه الرسوم والضرائب، وهذا واجب وزارة المالية والهيأة العامة للضرائب.
6. قيام وزارة النفط، وكذلك وزارة الكهرباء، ووزارة التجارة باتخاذ ما يلزم من إجراءات تزويد هذه المشاريع بالوقود والزيوت اللازمة لها، وانتظام تجهيزها بالكهرباء، واستيراد المواد الأولية اللازمة لتطويرها والنهوض بها.
7. لابُدّ من قيام الجامعة التكنولوجية وكليات الهندسة في باقي الجامعات العراقيّة، وكذلك مراكز الأبحاث التابعة لها بالقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة لتطوير هذه المشاريع، واقتراح السياسات التكنولوجية المناسبة لها، وبحث مشكلاتها.

المصادر:

1. حرب، بيان، (2006)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني.
2. صليبي، ياسمين سعيد، (2012)، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
3. المجموعة الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، سنوات مختلفة.
4. الونداوي، نشأت مجيد حسن، (2008)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الثامن عشر.